تنفيذ مشاريع استثمارية بتكلفة ١٨,٣ مليار ريال في القطاع الصناعي

■ ،، خاص / الثورة

بلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية المنفذة في القطاع الصناعي ١٨ مليارا و٣٦٦ مليون ريال تمثل قرابة ٧٢٪ من إجمالي المشاريع المنفذة ،و١٨٪ من إجمالي المشاريع المسجلة في قطاع الصناعة .

كما بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في القطاع الخدمي ٦ مليارات و٢٣٩ مليون ريال تمثل ١٩,٧٪ من إجمالي المشاريع المسجلة في هذا القطاع. فيما بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في القطاع السياحي ملياراً و٥٣٠ مليون ريال ، وفي القطاع الزراعي ٣٢٦ مليون ريال .

وكشفت إحصائية حديثة أن المشاريع الاستثمارية التي بدأت نشاطها وقيد التنفيذ بلغت تكلفتها خلال عام ٢٠١٠م ٢٢ مليارا و٤٦٧ مليون ريال تمثل ١٧,٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية المسجلة خلال نفس العام .

يذكر أن تكلفة المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال العام ٢٠١٠م بلغت نحو ١٢٩,٨ مليار ريال.

توقعات بزيادة معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنويا

■ ،، خاص / الثورة الاقتصادي

توقع تقرير حكومي بتحسن مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١م -٢٠١٥م وذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط خلال نفس الفترة وبما يسمح نمو الدخل .

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة وتعديلاتها في إطار المراجعة النصف مرحلية التي جرت في عام ٢٠٠٩م تحقيق نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥,٧٪. إلى جانب رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد بما يتلاءم مع نمو قوة العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحفيز الادخار القومي، وتنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية.

تسجيل مشروعين سمكيين في النصف الأول من العام الجاري

■ ،، خاص/الثورة

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م في القطاع السمكي نحو مشروعين استثماريين حيث تم تسجيل المشروعين في الربع الأول ،بينما لم يتم تسجيل أي مشروع سمكي في الربع الثاني من العام الجاري .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشروعين بلغت١٠ مليارات و٦٢٢ مليون ريال.

كما بلغ قيمة الأصول الثابتة ملياراً و٢٣٢ مليون ريال ، فيما بلغ عدد فرص العمل المتوقع توفيرها ١٧٩ فرصة .

ومن المتوقع أن يستقطب قطاع الأسماك العديد من المشاريع ورؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية خلال الفترة القادمة خصوصا في ظل الفرص المتاحة والمتنوعة في هذا القطاع.

٦٣,٧ مليار ريال إجمالي الإنفاق الفعلي السنوي للأسر اليمنية على مادة السكر

■ ،، خاص/الثورة

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي السنوي للأسر اليمنية على مادة السكر ٦٣ مليارا و٧٠٩ ملايين ريال بينما بلغ إجمالي الاستهلاك الفعلي ٣٧ مليارا ٦٥٧ مليون ريال.

وأظهرت نتائج مسح ميزانية الأسرة أن إجمالي الإنفاق الفعلي على هذه المادة في الريف بلغ ٤٩ مليارا و١٨٨ مليون ريال ، بينما بلغ الإنفاق في الحضر١٤ مليارا و٥٢١ ملايين ريال .

ولفتت إلى إجمالي الاستهلاك الفعلي لمادة السكر في الريف بلغ ٢٨ مليارا و٢٧٨ مليون ريال ،مقارنة مع ٩ مليارات و٣٧٨ مليون ريال في الحضر .

وتعتبر مادة السكر من أهم السلع الأساسية والتي تدخل في العديد من الماكولات والمشروبات والصناعات الغذائية المتنوعة .

بيع أذون خزانة بمبلغ (٣١,٦) مليار ريال

■ ،، الثورة»/خاص

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٠٠)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ٣١,٦٣٥,٧٩٠ ألف ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢)، (٣٦٤)، (٢٢,٧٧٪)، (٢٢,٨٢٪)، (٢٢,٨٥٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

دراسة تدعو لتطبيق سياسة زراعية فاعلة لمواجهة التحديات المعيقة لتنمية القطاع الزراعي

■ ،، شددت دراسة اقتصادية على أهمية إعادة النظر في السياسة الزراعية الحالية والتخطيط العلمي السليم لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي اليمني ومعالجتها بموضوعية بعد تحديد الأولويات ومن ثم تطبيق سياسة زراعية فاعلة تعمل على مواجهة التحديات الكبيرة المعيقة للتنمية الزراعية. ولفتت إلى أنه قبل البدء في تنفيذ خطط التوسع في زراعة الحبوب لابد من التحقق من توفر الجدوى الاقتصادية لمثل هذه الخطط لضمان الاستمرارية والنمو في مجال زراعة الحبوب مع ضرورة التركيز على المحاصيل التي تتوفر فيها ميزات نسبية في الكم والنوع وبما يعزز قدرتنا على المنافسة وتحقيق أسعار مجدية لمنتجاتنا الزراعية وبالتالي خلق المناخ المناسب لتوسع الاستثمارات في هذا القطاع.

كتب / منصور شايع

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور / منصور حسن الضبيبي أستاذ الزراعة بجامعة صنعاء إلى أن تحقيق ذلك يتطلب إيجاد آلية ناجحة وفعالة للتنسيق بين الجهات المعنية وإعادة النظر في السياسات الزراعية بما يتوافق مع الواقع والمتغيرات الدولية في أسعار الغذاء وانفتاح السوق والتغيرات المناخية، كون كل ذلك يمس بشكل مباشر أمننا الغذائي، ويضعنا أمام حزمة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة.

مشيدة بتوجيهات القيادة السياسية بشأن التوسع في زراعة القمح ومحاصيل الحبوب وغيرها والتي تؤكد على مدى الوعي والإدراك لأهمية تدخل الإرادة السياسية في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق ما نطمح إليه على مستوى الأمن الغذائي الوطني،

ولفت الدكتور / الضبيبي في دراسته إلى التحديات والصعوبات العديدة التي تعترض التنمية الزراعية في اليمن والتي من أبرزها شحة الموارد الزراعية.. مشيراً إلى أن اليمن يواجه في هذا الجانب واحدة من اعقد مشكلات التنمية ألا وهي مشكلة شحة الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية إذ تشير الدراسات إلى وجود عجز مائي سنوي يزيد عن مليار متر مكعب. مما يجعل اليمن من بين أفقر عشر بلدان في العالم في المياه. أضف إلى ذلك ما تتعرض له الأراضي الزراعية من تدهور وانحسار، والتأثيرات السلبية الملحوظة للتغيرات المناخية على الزراعة اليمنية.

إضافة إلى تفتت الملكيات الزراعية إذ أن تعاقب الأجيال والزيادة السكانية الكبيرة وحتمية توارث الممتلكات ومنها الأرض الزراعية.. أدى ذلك بالنتيجة إلى تفتت الحيازات الزراعية في كل مناطق اليمن الزراعية، وبالتالي فقدت تلك المساحات الصغيرة جدواها الاقتصادية مما أدى إلى إهمال زراعتها..

وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط الحيازة الواحدة لا يزيد عن هكتار، الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تلك الحيازات، ونجم عن ذلك تفاقم مشكلة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وذكر أستاذ الزراعة بجامعة صنعاء أن من ضمن الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي ضعف التكنولوجيا الزراعية حيث تشير الدراسات إلى أن معدلات استعمالات الجرارات الزراعية في اليمن لا تزال منخفضة جدا، إذ يبلغ نصيب وحدة المساحة من الجرارات نحو ٠,٦ جرار لكل هكتار للأراضي المزروعة بشكل دائم مقابل ٧,٤ جرار كمتوسط في الدول العربية، و٧,٧ جرار في الدول النامية الأخرى، ٤٠,٦ جرار في الدول المتقدمة. كما أن عدد الحاصدات في اليمن بمعدل حاصدة لكل ١٣٣١ هكتاراً من إجمالي الأراضي المزروعة، كما أن تدني استعمال تكنولوجيا ما بعد الحصاد في بلادنا يتسبب في رفع نسبة الفقد والتلف في المنتجات الزراعية إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الإنتاج وانخفاض حجم الصادرات. أضف إلى ذلك تدني معدلات المدخلات الزراعية الأخرى كوسائل الري الحديثة والمخصبات الزراعية والإدارة المتكاملة للآفات.

الجانب الآخر تراجع دور الإرشاد الزراعي الذي يعد من أهم العناصر في أي تنمية زراعية، ويتولى الإرشاد مسؤولية تحديث أساليب الإنتاج بإكساب المزارعين المعرفة والمهارة والقدرة على التغيير عن طريق نقل وتكييف التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، ومساعدتهم على إيجاد الظروف المناسبة لتبنيها والاستفادة من نتائجها.

وفي الواقع نلاحظ بوضوح تراجع دور الإرشاد الزراعي مما انعكس سلبا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته. الشيء الأهم ضعف مستوى التعليم الزراعي لأنة لا تنمية بدون تعليم فعلينا أن نواجه تحديا اخر وهو ضعف مستوى التعليم الزراعي فمتوسط عدد الطلبة الملتحقين في تخصص الزراعة لم يتجاوز ٠,٨٪ من إجمالي عدد الملتحقين. وبحسب ما ورد في استراتيجيات الزراعة اليمنية (أجندة عدن) فان إجمالي العاملين في القطاع الحكومي الزراعي بلغ حوالي ١٤ ألف عامل، يشكل الكادر المؤهل منهم ما نسبته ١٥٪ فقط، والكادر المتوسط ٣٢٪، وما دون ذلك يمثل ٥٣٪ من إجمالي الكادر وهذا أيضا من التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في بلادنا.

أضف إلى ذلك غياب الخطط البحثية المناسبة بسبب ضعف الترابط بين الخطط البحثية للكليات العلمية ومراكز الأبحاث وغياب سياسة تحديد أولويات البحث العلمي فضلا عن تشتت الأنشطة البحثية بعيدا عن المتطلبات الحقيقية للتنمية الزراعية.

مؤكدا على أهمية التعامل الايجابي مع تلك التحديات، من خلال إيجاد كادر زراعي مدرب ومؤهل من الخبراء في مجال الزراعة يعمل في الميدان لإيجاد إنتاج زراعي مستدام ، ويجب أن يكون هذا الكادر مدرباً في مجالات تكنولوجيا الزراعة ونظم المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا ما بعد الحصاد والري والتصنيع والهندسة الزراعية والسياسات الزراعية الإنتاجية والتسويقية وأساليب الإرشاد والتعليم وإدارة الأعمال بالإضافة إلى الأساسيات في علوم الزراعة الخاصة بالحيوان والتربة والمحاصيل المختلفة. ويجب على مؤسسات التعليم أن توفر التدريب اللازم خلال المرحلة التعليمية المختلفة كالمدارس الثانوية الزراعية والمعاهد المتوسطة والعليا وصولا إلى الدرجات الجامعية العليا .

مطالبا المؤسسات التعليمية المهنية والعليا أن تخطط وتستثمر في التنمية البشرية الضرورية لتحضير كادر الخبراء اللازم لتطوير واستدامة المصادر الزراعية المهمة. وسيكون هذا الاستثمار أكثر فاعلية واقل تكلفة على المدى الطويل. وبالإضافة إلى العائد من الاستثمار في التعليم، فإن مثل هذه السياسة ستؤمن الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية لليمنيين وخصوصا إذا تمت في إطار سياسة تنموية شاملة ومتوازنة في علاقاتها بالسوق الخارجي.

ونوهت الدراسة بضرورة تحديث وتطوير المناهج التعليمية الزراعية، والعمل على توضيح وإبراز أهمية الزراعة في سياق العملية التنموية الشاملة. بالإضافة إلى أنه يجب تحسين الصورة العامة للمختصين والخبراء الزراعيين وذلك لإقناع فئة الشباب لاختيار هذا المجال الحيوي كمهنة، وتثقيف أفراد المجتمع وأصحاب القرار لدعم هذه المهنة بمختلف حلقاتها ومكوناتها دعما ماديا ومعنويا.

مشيرة إلى أن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي لليمن، فإن تحقيق هذا المطلب يتطلب حتمية تضافر الجهود على كل المستويات لخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية ورفع مستوى التعليم الزراعي كما ونوعا وتفعيل دور الإرشاد والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجم عنه من تنمية للصادرات الزراعية. وهنا لابد من التأكيد على أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التنمية الزراعية من أهداف ترتبط إلى حدٍ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي تعد عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية المستديمة والأمن الغذائي في بلادنا، ولعل أهمّ هذه المتطلبات تكمن في الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية .

فوائد غذائية للصائمين كثيرة

إزدهار الحركة التجارية في الأسواق اليمنية خلال شهر رمضان

■ ،، تشهد تجارة بيع التمور هذه الأيام ازدهارا في كافة الأسواق اليمنية إذ يعد التمر مادة أساسية تقتنيها الأسر لإفطار الصائمين ويحظى بالاهتمام في هذه المناسبة الكريمة كما يعد مادة مهمة لصناعة اكلات رمضانية شهيرة .

ويستهلك اليمنيون سنويا نحو ٨٠ ألف طن من التمور يغطي الإنتاج المحلي ٧٥٪ منه وتباع بشكل طازج على شكل مناصف أو بلح أو تمر مجفف للشتاء فيما يتم استيراد الباقي في شكل تمور مصنعة طازجة جاهزة للأكل.

وشهد إنتاج التمور في اليمن نموا خلال العشر سنوات الماضية يصل إلى ٧٪ حيث تحتل هذه السلعة الغذائية الهامة التمور المرتبة الأولى من بين مجموع أصناف الفواكه خلال العشر السنوات الماضية ، حيث سجلت كمية إنتاج التمر خلال العام ١٩٩٥م ٢٣ ألفا و١٥٨ طنا ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م ٢٩ ألفا و٩٩٠ طنا.

تقرير /أحمد الطيار

وتقول وزارة الزراعة والري إن كمية إنتاج التمور وصلت العام الماضي ٢٠١٠م إلى ٥٧ ألفا و٨٤٩ طنا فيما بلغت كمية الواردات ٢٣,٣ ألف طن بما قيمته ٢,١ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٩,٥ ألف طن للعام ٢٠٠٩م بقيمة ١,٧ مليار ريال.

ورغم تلك الكميات من الإنتاج المحلي فإن إنتاج التمور لايزال متواضع في بلادنا نظرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها التمر في اليمن بعد أن اجتاحت مناطق زراعته في حضرموت والمهرة آفة الدوباس مما أثر بشكل قاطع على الكميات التي كان اليمن يأمل في إنتاجها .

ويزرع التمر في اليمن في محافظات حضرموت والحديدة وشبوة إضافة إلى حجة وأبين ومأرب والجوف وحسب الإحصاءات الرسمية فقد بلغت قيمة الإنتاج لسلعة التمر ٨ مليارات و٢٧٨ مليون ريال

وتدعو دراسة حديثة أعدها الخبير الاقتصادي توفيق سلام إلى ضرورة الاهتمام بمنتجات التمور والعمل على التوسع في زراعته والاهتمام بطرق تجفيفه وتعزيز قدراته التنافسية كتمر رطب واستثمار ميزاته كونه محصولاً مبكراً يظهر في الأسواق مثل صنف تمر الخضاري .

وتؤكد الدراسة وجود العديد من الإشكاليات التي تواجه عملية زراعة التمور في اليمن وتسويقها وإهدار كميات ضخمة من هذا المنتج يمكن الاستفادة منها في العملية الصناعية . وتشدد الدراسة على أهمية الاهتمام بهذا المنتج وحل العديد من المعوقات التي تحد من قدرته التنافسية محليا وتحجم من تنمية وإمكانيات صناعته وتصديره.

وتشير إلى أن ثمرة نخيل التمر تمتلك أهمية اقتصادية عالية في مرحلتي النضج الرطب والتمر كونهما الأساس التي يزرع من أجله النخيل بالإضافة إلى أن جميع مخرجات شجرة النخيل قابلة للاستثمار من الجذع وحتى نواة حبة التمر .

وتؤكد الدراسة على ضرورة بذل جهود مضنية لتنمية زراعة النخيل في بلادنا وتوفير الميزة النسبية لتعزيز تنافسية التمر اليمني من خلال تحسين الجودة بمكوناتها المختلفة والتي تستند على خدمة المحصول وإدخال الأصناف العالية القادرة على المنافسة وتحسين معاملات ما بعد الحصاد بالإضافة إلى ضرورة تحسين جودة المنتج النهائي من التمور للأصناف المنتشرة في بلادنا والعمل على تحسين طرق التجفيف التقليدية والأصناف بشكل عام أذ اكتست الأسواق حلة متزايدة بالمتسوقين الباحثين عن التمر فيما يزرع التمر في اليمن في محافظات حضرموت والحديدة وشبوة إضافة إلى حجة وأبين ومأرب والجوف وحسب الإحصاءات الرسمية فقد أنتجت بلادنا خلال العام الماضي ٢٠٠٩م ٥٦ ألف طن بقيمة ٨ مليارات و٢٧٨ مليون ريال

كما يمتلك التمر مواد غذائية عديدة ففي ثماره توجود مادة معدنية وفيتامينات في ثماره قادرة على منح المتناولين له طاقة حرارية كبيرة ومن مهامها أيضا مقاومة أمراض البرد والأنفلونزا والرشح إضافة إلى مساعدة الجسم في التخلص من السموم المختزنة في خلاياه بطريقة سهلة وسريعة أول تلك السموم الموجودة في الكبد.

وأكدت الدراسة التي قامت بها مجموعة من الباحثين في جامعة وسمنستر البريطانية أن التمر يحتوي على البورون بنسبة تصل إلى ٦٣ ملجراماً لكل ١٠٠جرام في الجزء اللحمي والنوي على حد سواء مما استدعى العلماء إطلاق عبارة (نقب عن المعادن في مناجم التمر) أي في كل حبة تمره فالتمر غني بعدد من أنواع السكريات كالجلوكوز والليكوز والسكروز ونسبتها تبلغ حوالي ٧٠٪ .

وتقول الدراسة إن التمر وقود حيوي يولد الطاقة للجسم من الدرجة الأولى فالسكاكر الموجودة به سريعة الامتصاص سهلة التمثيل، إذ لا يحتاج امتصاصها إلى عمليات هضمية وعمليات كيماوية حيوية معقدة، كما هو الحال مثلاً في المواد الدهنية والنشوية كالموجودة في الأرز والخبز التي تحتاج إلى مفرزات هضمية. وتستطيع المعدة هضم التمر وامتصاص السكريات الموجودة فيها خلال ساعة أو بضع ساعة وفائدة السكريات الموجودة في التمر لا تنحصر في منح الحرارة والقدرة والنشاط بل أنها مدرة للبول تغسل الكلى وتنظف الكبد.

مضيفة أن للتمر فوائد أخرى تضاف لفوائده الغذائية حيث يعمل على تنقية الجسم من السموم بطريقة عجيبة مما يقوي قدرة الجسم في إخراج السموم التي تصيبه في حياته اليومية بسبب التلوث الكبير للماء والهواء والغذاء خصوصا أن الهواء الذي نستنشقه ملوث بالرصاص بسبب انطلاق كميات من أكاسيد الرصاص من عوادم السيارات ومداخن المصانع .

وتعتبر التمر من أهم المنتجات الزراعية ذات الجدوى الاقتصادية من جميع الجوانب فهي في الدرجة الأولى سلعة غذائية تسهم في منح الإنسان غذاء مباشرا ولذا فإن هذه الشجرة توصف بالمباركة لدى المسلمين ولا يقتصر تناولها في شهر رمضان فقط مما يزيد من فوائدها وأهميتها الغذائية الكبيرة.

وتقول الدراسة التي ركزت على أجزاء من التمر لم تتم دراستها من قبل ان التمر يحتوي على فيتامين (أ) وهو موجود بنسبة عالية تعادل نسبته ما هو موجود في زيت السمك والزبدة.

ويساعد فيتامين (أ) على زيادة وزن الأطفال ولذلك يطلق عليه الأطباء اسم عامل النمو كما يحفظ رطوبة العين ويريقها وبذلك يضاد الغشاوة الليلية. ويحتوي التمر على فيتامين ب ١وفيتامين ب ٢ومن شأن هذه الفيتامينات تقوية الأعصاب وتليين الأوعية الدموية وترطيب الأمعاء وحفظها من الالتهابات والضعف ويصف فيتامين ب للناقهين والرياضيين أما فيتامين ب ٢فيوصف في آفات الكبد وتشقق الشفاة وفي تكسر الأظافر وتشقق الجلد.

كما إن التمر غني بالمعادن ومنها الفسفور، فهو أغنى من المشمش والعنب ففي كل مائة غرام من التمر نجد ٤٠ مليغراما من الفسفور بينما لا تزيد كمية الفسفور الموجودة في أي فاكهة عن عشرين مليغراماً في نفس الكمية إذا عرفنا الفسفور يدخل في تركيب العظام والأسنان ويستخدم التمر لعلاج نقص البوتاسيوم **Hypokalemia** لاحتوائه على كميات كبيرة من البوتاسيوم.

ويزيد مفعول حبات من التمر عن فائدة زجاجة كاملة من شراب الحديد أو أخذ إبرة كالسيوم، لأن الحديد والكالسيوم موجودان في التمر بشكل طبيعي يتقبله الجسم ويتمثله بسرعة بينما أدوية الحديد والكالسيوم تمجها المعدة وتثقل غشاءها المخاطي وقد لا يهضمها كاملة.